



الإمارات تستضيف الاجتماع الرابع لرؤساء البرلمانات الخليجية

في أبوظبي .
كما أعرب عن الأمل في أن تترجم التوصيات الصادرة عن الاجتماع الدوري الرابع إلى برامج وأنشطة تحقق تطلعات وآمال شعوب دول مجلس التعاون إيماناً منهم بأهمية دور المجالس البرلمانية في تعزيز العمل الخليجي المشترك وتنسيق وتوحيد المواقف وأوجه التعاون بين شعوب مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

ويتضمن جدول أعمال الاجتماع عددا من البنود في مقدمتها تشكيل لجنة الصياغة التي تتكون من عضو ممثل عن كل مجلس من المجالس التشريعية بالإضافة إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون إلى جانب استعراض تقرير معالي رئيس الاجتماع الدوري للعام المنصرم والتقرير المعد من قبل الأمانة العامة لمجلس التعاون بشأن مسيرة العمل الخليجي المشترك.

تستضيف دولة الإمارات الاجتماع الرابع لأصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني الأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية برئاسة معالي عبدالعزيز عبدالله الغرير رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون في فندق قصر الإمارات بأبوظبي في الثاني والعشرين من شهر نوفمبر الحالي.

وصرح معالي الغرير بأن الاجتماع الدوري يأتي تعزيزاً لأفاق العمل الخليجي المشترك وتوثيقاً لعرى الأخوة وتعميقاً للصلات والروابط بين شعوب دول الخليج العربية. معرباً عن تطلعاته بالخروج بنتائج وتوصيات إيجابية تعمل على تعزيز مسيرة العمل البرلماني المشترك وتعمق التعاون والتكامل بين دول وشعوب المنطقة الخليجية وذلك قبيل انعقاد القمة الخليجية الـ 31 لقادة دول مجلس التعاون الخليجي



كما سيبحث الاجتماع مشروع تقرير لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية ومناقشة الخطة التنسيقية السنوية التي تحقق الفاعلية للمشاركة والدبلوماسية البرلمانية ومشروع نظام عمل الاجتماعات التنسيقية للمجالس التشريعية لدول مجلس التعاون في المحافل البرلمانية الى جانب اعتماد تشكيل وفد برلمانية خليجية ولجان الصداقة البرلمانية.

(49.445) مليون برميل إنتاج البحرين من النفط في 9 أشهر

من المعدل اليومي لشهر يناير من العام الجاري الذي بلغ 30 ألف برميل يوميا .

وفي ما يخص النفط الخام المستورد من المملكة العربية السعودية فيشير التقرير إلى أنه بلغ 64.253 مليون برميل في العام 2010، بالمقارنة مع 60.171 مليون برميل للفترة نفسها من العام 2009، أي بزيادة قدرها 4.082 ملايين برميل وهي تعادل 6.8 في المائة. وقد بلغ المعدل اليومي للنفط الخام المستورد 236 ألف برميل يوميا، مقارنة مع 220 ألف برميل يوميا خلال الفترة نفسها من العام 2009م. وتعود أسباب الزيادة في الكمية المستوردة من النفط إلى الطلب على المشتقات النفطية المكررة بمصنع التكرير بالمملكة. أما النفط الخام الذي تم ضخه إلى مصفاة التكرير خلال الأشهر التسعة من العام فقد وصل إلى 72.730 مليون برميل، بالمقارنة مع 69.751 مليون برميل خلال العام 2009، أي بزيادة نسبتها 4.3 في المائة.



التمامة / متابعات :

قال تقرير الإحصاءات النفطية الذي أصدرته الهيئة الوطنية للنفط والغاز البحرينية ، الخاصة بإنتاج النفط والغاز والواردات النفطية وكذلك المشتقات النفطية والمبيعات المحلية للفترة ما بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 2010: «إن إجمالي إنتاج النفط في مملكة البحرين والذي يشتمل على (حقل البحرين وحقل أبوسعفة) للفترة ما بين يناير/كانون الثاني و سبتمبر/أيلول الماضي، قد بلغ 49.445 مليون برميل، ويشير التقرير إلى أن إنتاج النفط خلال شهر سبتمبر من حقل البحرين وحقل أبوسعفة هو الأفضل مقارنة مع معدل الإنتاج في الأشهر الأخرى من العام 2010.

كما بلغ المعدل اليومي لإنتاج حقل البحرين خلال شهر سبتمبر من العام الجاري (2010) 32 ألف برميل وهو المعدل اليومي نفسه للإنتاج لشهر سبتمبر من العام الماضي (2009). ويوضح التقرير أن معدل الإنتاج اليومي لشهر سبتمبر من العام 2010، أفضل



د. هتون أجواد الفاسي

أضواء

(الأمم المتحدة للمرأة) كيان ذو آمال

دراسات المرأة ومؤسسة «مركز المرأة للقيادة الدولية» Center for Women's Global Leadership في جامعة روتجرز-نيوجرسي الأمريكية.

وتقوم هذه المنظمة التي ترأسها نائبة للسكرتير العام للأمم المتحدة على دمج أربع منظمات سابقة كانت معنية بالمرأة أنشئت في فترات متفاوتة وتداخل تخصصاتها وهي: إدارة تقدم النساء (DAW) التي تأسست في 1946 والمعهد الدولي للأبحاث والتأهيل من أجل تقدم المرأة (UN-INSTRAW) الذي تأسس عام 1976، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية من أجل النساء (UNIFEM) المؤسس في عام 1976 ومكتب المستشار الخاص لقضايا المساواة بين الجنسين وتقدم النساء (OSAGI) الذي تأسس عام 1997.

وكل واحدة من هذه المنظمات السابقة كانت تقدم خدمات وتأهلا وتدريباً و رعاية حقوق النساء في قطاعات مختلفة في قضايا مشتركة بين نساء الأرض ككلن الكفقر والأمية والبطالة والعنف والتهمير والمرض وغيرها من قضايا تعتبر النساء دوماً أكثر ضحاياها من أشقائهن الرجال.

ويندرج تحت كل منظمة سابقة عدد من المهام التي سوف تصبح الآن من مهمة المنظمة الشاملة الجديدة، كمتابعة الاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي كانت يشرف عليها «صندوق الأمم المتحدة للتنمية من أجل النساء، يونيفيم UNIFEM». وهذه المنظمة هي نتاج أربع سنوات من العمل الدؤوب للثلاثئة منظمة نسوية على مستوى العالم ترأسها الأكاديمية والنشطة شارلوت باننش، أستاذة

تحتفي نساء العالم هذه الأيام بتأسيس منظمة باسم « كيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة» أو ما سوف يعرف اختصاراً «الأمم المتحدة للمرأة UN Women» والتي صوت لها أعضاء الجمعية العامة في 2 يوليو 2010 بالإجماع.

وتتبع هذه المنظمة التي ترأسها نائبة للسكرتير العام للأمم المتحدة على دمج أربع منظمات سابقة كانت معنية بالمرأة أنشئت في فترات متفاوتة وتداخل تخصصاتها وهي: إدارة تقدم النساء (DAW) التي تأسست في 1946 والمعهد الدولي للأبحاث والتأهيل من أجل تقدم المرأة (UN-INSTRAW) الذي تأسس عام 1976، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية من أجل النساء (UNIFEM) المؤسس في عام 1976 ومكتب المستشار الخاص لقضايا المساواة بين الجنسين وتقدم النساء (OSAGI) الذي تأسس عام 1997.

وكل واحدة من هذه المنظمات السابقة كانت تقدم خدمات وتأهلا وتدريباً و رعاية حقوق النساء في قطاعات مختلفة في قضايا مشتركة بين نساء الأرض ككلن الكفقر والأمية والبطالة والعنف والتهمير والمرض وغيرها من قضايا تعتبر النساء دوماً أكثر ضحاياها من أشقائهن الرجال.

ويندرج تحت كل منظمة سابقة عدد من المهام التي سوف تصبح الآن من مهمة المنظمة الشاملة الجديدة، كمتابعة الاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي كانت يشرف عليها «صندوق الأمم المتحدة للتنمية من أجل النساء، يونيفيم UNIFEM». وهذه المنظمة هي نتاج أربع سنوات من العمل الدؤوب للثلاثئة منظمة نسوية على مستوى العالم ترأسها الأكاديمية والنشطة شارلوت باننش، أستاذة

«حقوق الإنسان» ترحب بانتخاب السعودية عضواً في مجلس الأمم المتحدة لشؤون المرأة



الرياض / متابعات :

رحب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بانتخاب المملكة العربية السعودية عضواً في المجلس التنفيذي لجهاز الأمم المتحدة الجديدة المعني بشؤون المرأة الذي تم إنشاؤه بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ليكون المظلة التي تجمع الوكالات والإدارات المعنية بشؤون المرأة التابعة للمنظمة الدولية.

وجاء انتخاب المملكة بالإجماع لعضوية المجلس التنفيذي لجهاز الأمم المتحدة الجديد ولفترة ثلاث سنوات بوصفها من أكبر الدول المساهمة ضمن قائمة ضمت كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا والمكسيك والنرويج وذلك اعترافاً من المجتمع الدولي بتحسين وضع المرأة السعودية. ويعزى هذا الانتخاب إلى ما تلقاه المرأة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود من رعاية واهتمام كبيرين ؛ ولا أقل على ذلك من ايجاد باب خاص يتعلق بالمرأة في خطط التنمية ما يؤكد الاهتمام باعتبارها شريكا أساسيا في دفع عجلة البرامج التنموية وتعزيز النهضة الإنسانية ، خاصة أن المرأة السعودية أثبتت قدرة وكفاءة مهنية عالية في كافة المجالات.

مكرمة من حمدان بن محمد لطالبات

«تقنية دبي» ذوات الدخل المحدود

دبي / متابعات :
تكفل الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي بسداد قيمة عدد من الخدمات لطالبات ذوات الدخل المحدود في كلية تقنية دبي للطالبات. وجاءت المكرمة المالية المخصصة للطالبات في إطار حرص سموه الدائم على دعم مسيرة التعليم والتعلم بمختلف مراحله وتخصصاته وإيمانه الشديد بالدور الذي يمثله هذا القطاع الحيوي في توفير حياة كريمة ومستقبل زاهر للوطن والمواطن من خلال دفع عجلة التنمية والتقدم في شتى المجالات والميادين.

نهيان بن مبارك يفتح واحة الشيخ زايد في «تقنية دبي»



دبي / متابعات :
افتتح الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي الرئيس الأعلى لكليات التقنية العليا، في كلية التقنية بدبي واحة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه. وقال خلال الافتتاح (نعيش هذه الأيام الذكرى السادسة لرحيل الشيخ زايد وكلنا إيمان بأن روحه خالدة معنا بما قدمه من أعمال وإنجازات عظيمة، حيث كان رحمه الله نعم المعلم الأول لكل إماراتي وعربي). وأضاف أن مسيرة المغفور له الشيخ زايد تعد مدرسة يتعلم منها الإنسان، وذلك من خلال إتحته الفرص للشباب للحصول على تأهيل علمي عالي المستوى، والحرص على توظيف واستثمار وتوفير آخر المنجزات والخبرات العالمية في شتى المجالات للشباب المواطنين. كما افتتح زاوية جديدة في مكتبة الكلية تحوي الكتب المترجمة من قبل مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم من لغات أجنبية عدة، بغية التعرف إلى ثقافات الشعوب الأخرى وتجاربها وقصص نجاح الشخصيات العلمية في الدول المتقدمة، لتثقيف الشباب بالعالم الخارجي وتشجيعهم على القراءة باللغة العربية، في إطار العمل على المحافظة على الهوية الوطنية من خلال التركيز على لغتنا الأم.

(484) مليار ريال استثمارات في بناء

عقارات جديدة حتى 2020 في السعودية



الرياض / متابعات :

قدر مجلس الغرف السعودية حاجة المملكة لإنشاء 2.62 مليون وحدة سكنية حتى 2020 بمعدل 262 ألف وحدة سكنية سنويا، متوقفاً أن تبلغ الأموال المستثمرة في بناء العقارات الجديدة خلال عشر سنوات مقبلة 484 مليار ريال، وأن يتجاوز الاستثمار في القطاع العقاري بالسعودية 82 مليار ريال خلال ثلاث سنوات مقبلة. جاء ذلك في ورقة علمية قدمها الخبير العقاري حمد الشويبير رئيس اللجنة الوطنية العقارية في مجلس الغرف السعودية، مثل فيها المجلس في المؤتمر الدولي الأول للتطوير والاستثمار العقاري في سوريا، بمشاركة أكثر من 250 جهة وممثلين عن البنك الدولي وصندوق النقد العربي.

وضمن ورقته العلمية ذكر الشويبير أن القطاع العقاري في السعودية يستوعب حالياً 15 بالمائة من إجمالي العمالة المدنية محلياً، وبعد المصدر الأول للعمالة بين القطاعات الإنتاجية المختلفة. وشدد رئيس اللجنة الوطنية العقارية على قدرة القطاع العقاري في استيعاب العمالة الوطنية التي قال: يجب العمل على تأهيلها وتدريبها لتلبي احتياجات القطاع من المهن المختلفة المساهمة في جهود خفض معدل البطالة. وأكد أهمية قطاع العقارات في السعودية ومساهمته الفاعلة في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص العمل وزيادة النشاط الاقتصادي. وتوقع رئيس اللجنة الوطنية العقارية في مجلس الغرف السعودية زيادة الطلب على سوق العقارات بنصفه السكني والتجاري خلال السنوات المقبلة بسبب الانعاش الاقتصادي الذي تعيشه المملكة، واستناداً إلى عدد من المعطيات كتوافر السيولة واهتمام خطط التنمية بالقطاع العقاري وزيادة الجزء المخصص له في الموازنة العامة للدولة لعام 2010 وزيادة المخصصات للمستفيدين من الفروض العقارية والمنشآت وارتفاع حجم الائتمان المصرفي. وأوضح الشويبير أن صدور أنظمة التمويل العقاري ومنها نظام الرهن العقاري سيؤدي إلى تنشيط القطاع العقاري في السعودية، حيث تشير التقديرات إلى حاجة المملكة لبناء ما بين 164 ألفاً و 200 ألف وحدة سكنية سنوياً لمقابلة الطلب المتزايد. كما يتوقع أن تكون هناك حاجة لإنشاء 2.62 مليون وحدة سكنية لغاية عام 2020.